



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الإتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة

العنوان:	تساؤل الموارد: التحديات المالية و تداعياتها على الاستقرار في الجزائر
الموضوع:	إقتصاد
المؤلف:	إنتصار فقير , دالية غانم-يزبك
صورة:	
النوع:	مقال تحليلي
اللغة:	عربية
سنة النشر:	11 شباط/فبراير 2016
المصدر:	لا يوجد
الرابط الإلكتروني للمصدر:	لا يوجد

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

تضاؤل الموارد: التحديات المالية و تداعياتها على الاستقرار في الجزائر

لطالما ردّ النظام الجزائري على الاضطرابات والاحتجاجات التي تحرّكها التطلّعات بانتهاج استراتيجية ذات شقّين : القيام بعمليات قمع سريعة و إنفاق الأموال من أجل شراء مجموعات الضغط الأساسية التي تقف وراء الاضطرابات، بما في ذلك عاملو الخدمة المدنية، والنقابات (الخاصة بالمعلّمين وعاملي قطاع النفط والشرطة)، وجنرالات الجيش، والشباب العاطلون عن العمل . منذ نهاية الحرب الأهلية في البلاد في العام ٢٠٠٠، ساهم الإنفاق الاستراتيجي بشكل كبير في قدرة الحكومة على تهدئة مواطنيها من أجل الحفاظ على استقرار هشّ، في وقت جرى تجاهل الدعوات المُنادية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية . في العام ٢٠١١، أظهر النظام فعالية هذا المزيج من الأدوات – أي التكتيكات القمعية والإنفاق الاجتماعي – في نزع فتيل الاحتجاجات والاستياء العام إزاء الظروف الاجتماعية- الاقتصادية، ومستويات الفساد المرتفعة، وسوء الحوكمة، واستهتار بعض المسؤولين بالشعب، وغياب الأمل في المستقبل . بيد أن تدهور المالية في خضم انخفاض أسعار الطاقة العالمية، قد يعرّض استراتيجية الحكومة إلى الخطر.



إنتصار فقير

رئيسة تحرير، صدى

الواقع أن الالتباس الذي يلفّ مستقبل مالية البلاد، والتحدّي الذي يفرضه على الاستقرار، يأتيان في فترة مضطربة للسياسة الجزائرية . فالتساؤلات

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

لاتزال قائمةً حول خلافة الرئيس، فيما صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي يتسلم الحكم منذ العام ١٩٩٩، آخذة في التدهور. وتُضاف إلى لغز الرئاسة الديناميكيات الضبابية بين الجيش، الذي لطالما اضطلع بدور قوي في السياسة، وبين الطبقة السياسية الهرمة، التي فقدت التواصل مع مواطنيها منذ وقت طويل. وقد أثارت البيانات التي تحدّثت مؤخراً عن دائرة الاستعلام والأمن الجزائرية ستخضع إلى إعادة هيكلة لتصبح أن مؤلفةً من ثلاثة أقسام منفصلة، شكوكاً حول قدرة هذين الطرفين الفاعلين على الحفاظ على التوافق بينهما (وهو ركنٌ مهم من أركان الاستقرار). في غضون ذلك، لاتزال البلاد تعاني من استياء شعبي، واحتجاجات متواصلة ضد الخلل السياسي، وسوء الحوكمة الناتج عنه.

وعلى الرغم من الخيارات المحدودة أمام الحكومة، لاتزال هذه الأخيرة تتردّد في خفض الإنفاق الاجتماعي، والإعانات، وبرامج الرعاية الاجتماعية. ويعود الخوف من تبعات هذه الإجراءات إلى انهيار سعر النفط في العام ١٩٨٦، والذي سرّع إجراء تخفيضات كبيرة للإعانات، ما أدّى إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ - وهي أحد العوامل التي ساهمت في نشوب الحرب الأهلية بين العامين ١٩٩٠-٢٠٠٠، والتي تسببت بمقتل ١٥٠ ألف شخص. وبالتالي لاترغب الحكومة في فتح النقاش حول الحاجة إلى خفض الإنفاق وإصلاح الإعانات، الأمر الذي يثير شكوكاً حول استقرار البلاد على المدى البعيد.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بقوة على عائدات الطاقة. والهبوط السريع في أسعار الطاقة منذ منتصف العام ٢٠١٤ - من حوالي ١٠٠ دولار للبرميل إلى أقل من ٤٠ دولاراً منذ بداية العام ٢٠١٦ - أزهق مالية الجزائر إلى النمو الاقتصادي الإجمالي في العام حدّ كبير. هذا وقدّر أن يبلغ نسبة ٢.٨ في المئة، ليسجّل تراجعاً عن نسبة ٤.٣ في المئة في العام ٢٠١٥. وفقاً لأرقام البنك الدولي من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. فضلاً تراجع إيرادات الطاقة بنسبة ٥٠ في المئة إلى ٣٤ مليار عن ذلك، في العام ٢٠١٥، وقد تتراجع إلى ٢٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦؛ دولار بلغ عجز الميزانية في العام ٢٠١٥ حوالي ١١.٥ في في غضون ذلك،

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

الإجمالي، أي تقريباً ضعف ما كان عليه في العام المئة من الناتج المحلي (٢٠١٤) (٦.٢ في المئة).

سجّلت الطاقة نسبة ٣٠ في المئة من في العام ٢٠١٣، وقبل هبوط الأسعار، الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، و ٦٠ في المئة من عائدات الحكومة، وأكثر من ٩٥ في المئة من عائدات التصدير في البلاد. والحال أن مدخول النفط والغاز في العقد الذي شهد ارتفاعاً في الأسعار، أتاح للنظام الحفاظ ثامن أكبر على اقتصاد مستقر (وإن بطيء النمو)، ومراكمة ما اعتُبر لفترة احتياطي من العملات الأجنبية في العالم، وتسديد رواتب قطاع عام متضخم، والإنفاق بشكل كبير على المشاريع الحكومية وشبكات الأمان الاجتماعي، مثل الإسكان العام، والغذاء، والنقل، وإعانات الوقود، والقروض غير المكلفة. كما سمح للحكومة بتفادي الإص لاحت السياسسية والاقتصادية التي اشتدت الحاجة إليها. إلا أن هذا الاعتماد على عائدات الطاقة جعل البلاد عرضةً إلى بيئة تسودها أسعار نفط منخفضة لفترة مطوّلة.



دالية غانم-يزبك

الواقع أن تحديات المحافظة على عائدات صادرات الطاقة تسبق انهيار بسبب التنمية الإنتاج الجزائري كان بدأ يتداعى أصلاً الأسعار، إذ أن المتعثرة للبنية التحتية، وغياب للاستثمار الأجنبي. فيروز موارد نفطية جديدة في بلدان حيث المخاطر أقل (مثل الولايات المتحدة وكندا)، والتصورات بأن الوضع الأمني الإقليمي يزداد سوءاً (وهو شعور عزّزه الحادث الأمني الكارثي في العام ٢٠١٣ في عين بشكل دراماتيكي، جعل من الجزائر بيئة صعبةً للاستثمار بالنسبة إلى الشركات (أميناس الأجنبية). كما أن تردّد البلاد في إصلاح بنيتها التعاقدية في مجال النفط

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

والغاز، يدفع الشركات أيضاً إلى استثمار مواردها التي تتضاءل بشكل نائب رئيس سابق متزايد في أماكن مربحة أكثر. فكما شرح توفيق حسني، المملوكة للدولة، في Sonatrach "لشركة النفط والغاز" سوناطراك أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يدلّ تراجع الاحتياطات وارتفاع الطلب المحلي على أن البلاد عاجزة عن رفع إنتاجها لتعزيز الصادرات. فضلاً عن ذلك، لا يزال قطاع الطاقة في الجزائر يعاني من نقص الخبرات التقنية، وسلسلة احتمال إنتاج الغاز من فضائح الفساد، وتغييرات متكررة للعاملين فيه. أما الصخري، الذي لا يزال في المراحل المبكرة من التطوير، فمن غير المحتمل أن يُحدث أي فارق في مالية البلاد على المدى القصير، علماً أن الكثير من العقبات نفسها التي تواجه بقية القطاع تحدّ من التفاؤل بالغاز الصخري.

عجّلت الصعوبات التي يعاني منها قطاع الطاقة منذ العام ٢٠١٤ قيام نقاشٍ واسعٍ في الحكومة حول تنويع الاقتصاد وإصلاح قطاع الطاقة. لكن الإجراءات قيد النظر لاتزال محدودة، إذ أن النظام يتخبّط في شكوكه السياسية الداخلية، وتحت ثقل التاريخ الجزائري المعاصر، الذي كان تأميم شدد رئيس الوزراء عبد المالك سلال على أن الموارد راسخاً فيه. وقد تقدّم فرصة لخفض الاعتماد على عائدات النفط الأزمة المالية الحالية والغاز – إلا أن تدابير قليلةً اتُّخذت في هذا الاتجاه. ففي نهاية العام ٢٠١٥، أوصى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهو معه دأبحاث مرتبط بالحكومة، بأن تستثمر الحكومة في خمسة عشر قطاعاً استراتيجياً بغية تنويع الاقتصاد. وإحدى الخطوات المحدودة التي تنظر الحكومة في اتخاذها تبسيط إجراءات الاستثمار للشركات الأجنبية، ولكنه هي قانون يرمي إلى لم يُعتمد بعد.

في حين تبقى الإصلاحات والتنويع احتمالاً بعيد المنال، ليس أمام الحكومة من خيار إلا تعديل ماليتها للتكيف مع عائدات أقل. ويقدر صندوق النقد الدولي أن الجزائر تحتاج إلى سعر نفط يبلغ ٩٦ دولاراً للبرميل من أجل موازنة ميزانيتها، وهو رقم يبدو مستبعداً في السنوات المقبلة. والواقع أن ما التراجع في أسعار النفط أدّى إلى انخفاض عائدات الدولة من التصدير،

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنفقات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

من كانون الثاني/يناير إلى أسفر عن عجز تجاري بلغ ١٢.٦٢ مليار دولار
حثّ وزير الطاقة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. في آب/أغسطس ٢٠١٥،
على "الجزائري صالح خبري منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"
التحرك من أجل معالجة الهبوط الحاد والمتواصل في أسعار النفط . بيد أن
الجزائر لا تمتلك تأثيراً كافياً في المنظمة أو على البلدان المنتجة الأساسية
لإجراء خفض للإنتاج بهدف المساعدة في رفع الأسعار.

في غضون ذلك، اعتمدت الجزائر على احتياطاتها لتمويل ميزانيتها .
في العام ٢٠١٣، وقُدِّرت احتياطات العملات الأجنبية بـ ٢٠١ مليار دولار
مايساوي حوالي ثلاث سنوات من الواردات . وكانت الاحتياطات تراجع
بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٥، وفقاً لبنك الجزائر، إلى ١٥٩ مليار دولار
تراجع إلى ١٢١ وإلى ١٥١ مليار دولار بحلول نهاية العام؛ ويُتوقع أن
حاكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حدّر . مليار دولار بحلول العام ٢٠١٦
من خطورة الوضع، مشيراً إلى أنه المصرف المركزي محمد لكصاسي
"بين نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤ ونهاية حزيران/يونيو ٢٠١٥، تقلّصت
احتياطات النقد الأجنبي بمقدار ٣٤.٢ مليار دولار، بسبب تأثير الصدمة
الخارجية على ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر، منذ الربع الرابع للعام
٢٠١٤". وربما سعياً إلى إظهار ثقة وسيطرة في خضم المخاوف المتزايدة
حول الميزانية، وترسيخ شعور أكبر في المواطنين بالأهمية الملحة للوضع
في الوقت نفسه، أعلن سلال في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٥ أنه "على
مستويات احتياطات النقد الأجنبي الرغم من التراجعات الكبيرة، لاتزال
صندوق ضبط الإيرادات [لتنشيط النفط] مرضية". لكن على الرغم وموارد
من تفاؤل رئيس الوزراء ، يبدو مستقبل الاحتياطات النقدية للجزائر غير
مؤكّد في أحسن الأحوال، وعلى المدى القصير تواجه البلاد أزمة مالية
وموارد مالية متضائلة تُجبر الحكومة على إعادة النظر في خطط الإنفاق
التي وضعتها .

بعد أن زعمت الحكومة بدايةً أنها تستطيع التعامل مع الهبوط في أسعار
النفط من دون إجراء تخفيضات كبيرة في الميزانية، بدأت تحذّر المواطنين

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

فخفّضت الجزائر . من وضع اقتصادي صعب مقبل في أوائل العام ٢٠١٥ خلال العام عند هبوط أسعار النفط الإنفاق بنسبة ١.٣ في المئة بعد أن جهدت الحكومة الجزائرية للاستجابة لهبوط أسعار النفط والبيئة المالية الصارمة بشكل متزايد، استقرت على استراتيجية في نهاية العام وزير تقشّف"، عرّفها "نقاشات نظرية للتنويع الاقتصادي وسياسة : ٢٠١٤ على أنها "ترشيد الإنفاق". هذا التوصيف المالية عبد الرحمان بن خالفة غير الملائم للاستراتيجية هو نتيجة حرص الحكومة على تجنب استخدام عبارات مثل "خفض الإنفاق"، أو "إصلاح الإعانات"، أو "القيود على الواردات"، لئلا تُقلق السكان أو تظهر بأنها تُناقض التقليد الاشتراكي في يُتوقع أن تشكّل البرامج الاجتماعية البلاد. ووفقاً للإعلام المحلي، في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ . 27-28 والإعانات وكان الإنفاق الاجتماعي (على الأمن الاجتماعي، والرعاية الصحية، نسبة ٢٥ في المئة من والتعليم، والإعانات الظاهرة) بلغ في العام ٢٠١٥ حدّها صندوق النقد وستبقى الإعانات - التي . الناتج المحلي الإجمالي في العام الدولي بـ ١٨.٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ٢٠١٢ - كما هي عليه إلى حدّ كبير، باستثناء ء صغير يطال خطط إعادة هيكلّة إعانات الوقود والكهرباء لبعض المستخدمين . لكن يُتوقع أن تستمر كلفة إجمالية الإعانات في الارتفاع، الأمر الذي يشير إلى مدى تردد الدولة في استخدام هذه الأداة.

مع ذلك، أُجبرت الحكومة على المناورة بشكل خلاق لإجراء بعض فبالنسبة إلى ميزانية العام ٢٠١٦، التي جرى التوقيع عليها في . التخفيضات أعلن رئيس الوزراء سلال عن خفض إجمالي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، كما تتضمن . بنسبة ٩ في المئة تقريباً، سيطال مشاريع البنية التحتية للإنفاق الميزانية زيادات في ضرائب الدخل ، وضرائب الأراضي والممتلكات، وفي تكاليف بعض الخدمات، مثل رسوم تسجيل المركبات وجوازات السفر البيومترية .

هذه الإجراءات تعقب أخرى مماثلة اتُخذت في العام ٢٠١٥، وشملت ألف وظيفة كانت الحكومة تنوي أن تملأها في 41 تجميداً للتوظيف طال

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

ويُتوقَّع أن يزيد معدَّل (ماعدًا الطاقة والرعاية الصحية) القطاع العام وفقاً للتقديرات سجَّل ١١.٢ في المئة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي البطالة الوطنية. أما القطاعات الأكثر تأثراً بذلك فهي التعليم، حيث جُمَّد ١٥ ألف منصب، والإدارة المحلية، حيث جُمَّد ١٣ ألف منصب . كذلك علَّقت الحكومة في العام ٢٠١٥ خطأً عدَّة كبيرة في مجال البنية التحتية، بما في ذلك أربعة من أصل ثمانية مشاريع نقل، ومشاريع بناء أخرى اعتبرت غير ملحة. وستواصل البرامج القائمة أو التي أُعطيت الموافقة للبدء بها، بناء ميناء جديد في الحمداية ، مع أن الحكومة لم تحدّد بعد تاريخاً مثل يُطمئن النظام الجزائريين للانتهاء منها. وحرصاً على عدم إخافة السكان، لم تُلغ، ولكنها ببساطة علَّقت في الوقت الراهن بأن هذه المشاريع وبغية تبديد المخاوف إزاء التخفيضات، استمرت الحكومة في العمل على الاحتياجات الاجتماعية، ولاسيما نقص عددٍ من المشاريع الكبيرة التي تلبّي أسرة تعيش في ومن بين هذه المشاريع مشروع نقل ٧٥٧٥٢. المساكن مثل مدن الصفيح وأسطح الأبنية (مواقع مؤقتة في الجزائر العاصمة السكنية). هذا ولاتزال بعض برامج الترميم المدني لـ ٥٥٣٠٢ شقة سكنية و٧٩٢ مبنى في العاصمة قائمة، ويُرجَّح أن تُطبَّق برامج مماثلة في مدن رئيسة أخرى. كذلك أبقى على مشاريع إضافية، مثل توفير الكهرباء والغاز سكة للأسر الريفية، واستكمال الطريق السريع بين الشرق والغرب، وافتتاح ولاية الجزائر عبر سيدي عبدالله بزرالدة حديدية تربط بئر توتة في جنوب في الجنوب الغربي ويحاول المسؤولون تحقيق توازن صعب، محدّرين من التخفيضات الاقتصادية ومعزّزين الاستمرارية في الوقت نفسه، الأمر الذي فالخطاب الذي يرمي إلى . غالباً ما يبعث بإشارات متضاربة إلى السكان متناقض في أغلب الأحيان، والبيانات الوزارية حول طمأنة الجزائريين خطط الحكومة مربكة. على سبيل المثال، تحدّث رئيس الوزراء عبد المالك سلال عن "سنوات قاسية" تنتظر البلاد، إلا أنه قلل من خطورة الوضع وأحياناً يزعم أحد . "الحكومة هامشاً مالياً ... والتشاؤم مُدمر" بالقول إن المسؤولين أن مشروعاً سيمضي قدماً، في حين يعلن شخص آخر في الوزارة نفسها أن المشروع أرجئ . تلك كانت الحال عندما صرَّح وزير

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

المشاريع المرتبطة بالطاقة الطاقة صالح خبري في تموز/يوليو ٢٠١٤ أن المتجددة سيتم الإبقاء عليها ، فيما زعم المدير التنفيذي لشركة المملوكة للدولة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، Sonelgaz "سونلغاز" المشاريع ذات الصلة مُجمّدة بسبب خفض الميزانية أن استقرار بأي ثمن؟ على الرغم من منافع نظام الرعاية الاجتماعية، ثمة توترات كبيرة واستياء أفادت في أرجاء البلاد . فالاحتجاجات هي أمر اعتيادي في الجزائر، إذ في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٥ . الشرطة عن قيام ٦٢٠٠ احتجاج مئات المواطنين من مدينة تيقزيرت وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، تظاهر ضد ارتفاع تكاليف المعيشة، وطالبوا الحكومة بمعالجة في الشمال الشرقي الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء . بعد يومين، تظاهر شباب ضد الظروف المعيشية السيئة في ولاية باتنة في شمال شرق البلاد ، ولم يجرِ احتواء الاحتجاج إلا بعد تدخل قوات الدرك الوطني . هذا وأدّت احتجاجات الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ، في الأول من كانون عمّال عرقله السير بين بلديتين في الأول/ديسمبر، ضد تأخر الرواتب، إلى العاصمة، وانتهت بسقوط عدد من الجرحى . تلك كانت الحال أيضاً في ٢ كانون الأول/ديسمبر، حين طالب عمّال من مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري لمدينة الجزائر بظروف عمل أفضل وإسكان عام لأسرهم . وفي المجلس الوطني ٩ كانون الأول/ديسمبر، تظاهر مندوبو المناطق في ضد ظروف عملهم السيئة، وتدهور قدرتهم الشرائية، لأساتذة التعليم العالي والتأخير في تخصيص المساكن الشعبية .

لكن الاحتجاجات في حدّ ذاتها ليست بالضرورة معياراً لملاحظة عدم الاستقرار في الجزائر، إذ أن النظام كان بارعاً إجمالاً في قمعها . لكن نقص الأموال من شأنه أن يقيّد قدرة النظام على الاعتماد على الإنفاق كاستجابة للاحتجاجات . لذا، يختبر النظام فتح المجال السياسي بشكل طفيف، أملاً في التعديلات الدستورية التي إحداث منقذ لتتفيس الاستياء الشعبي، كما أظهرت هذه التغييرات المُنتظرة على . رُفِعَ النقاب عنها في ٥ كانون الثاني/يناير نطاق واسع توفّر تدابير خجولةً لتقييد السلطات التنفيذية، ومنح الأحزاب السياسية في البلاد بعض المجال للتنفس .

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

مع ذلك، ليست التعديلات الدستورية إلا تدبيراً تخفيفياً محدوداً، ويُرجَّح أن تعاني الحكومة من اضطرابات أكبر، إذ أن خفض الإنفاق يضع عبءاً أكبر على كاهل السكان. وإذا ما ازداد الاضطراب الشعبي، فمن المرجَّح أن يلجأ النظام – الذي عجز عن الاستمرار في شراء الاستقرار – إلى المزيد من القمع، وفي هذه الحالة سيضطلع الجيش بدور قوي في الحفاظ على السلم. يُشار إلى أن الجيش الجزائري أصبح منظمة حديثة متطورة وحسنة التجهيز، تضمّ قوة أمامية فاعلة من ٥١٢ ألف جندي، وقوة احتياط من ٤٠٠ ألف عنصر. كما أنه يتمتّع بخبرة واسعة في عمليات مكافحة التمرد، ويحظى بدعم قوات الدرك الوطني، والمديرية العامة للأمن الوطني، وقوات الشرطة الأخرى.

إذن، ينبغي إعادة النظر في الافتراضات التي لطالما سادت حول استقرار الجزائر. فالحكومة لا يمكن أن تُبقي على المستوى نفسه من الإنفاق الاجتماعي لتهدئة السكان. ودور الجيش في الحفاظ على الاستقرار يمكن أن يزداد، مامن شأنه أن يغيّر الديناميكيات السياسية العسكرية- المدنية. وأخيراً، قد لا يعود صحيحاً بعد الآن مدى تردّد السكان في الانتفاض. إذ أن الحرب الأهلية الجزائرية المؤلمة في تسعينيات القرن الماضي تغيب تدريجياً، عاماً بعد عام، عن ذاكرة الشباب من السكان، الذين تتراوح حوالى ٣٠ في المئة منهم ما بين خمسة عشر وتسعة وعشرين عاماً أعماراً.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.